

CONNECT

Confédération des Entreprises Citoyennes de Tunisie
كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية

المجمع المهني للملابس المستعملة بكنفدرالية
المؤسسات المواطنة التونسية "كونكت"

دراسة اقتصادية لقطاع الملابس المستعملة
بتونس
(ملخص)



COMETE ENGINEERING
IMMEUBLE COMETE, AVENUE HÉDI
KARRAY 1082 TUNIS MAHRAJÈNE



1. أهداف الدراسة:

الغرض من هذه الدراسة ، والتي هي بتكليف من المجمع المهني للملابس المستعملة بكنفدرالية المؤسسات
المواطنة التونسية ، هو إجراء دراسة اقتصادية عن قطاع الملابس المستعملة بتونس.

قسمت الدراسة إلى 3 أجزاء:

- وضع جرد للقطاع: يركز الجرد على تحليل العوامل البيئية الكلية والإطار القانوني والمؤسسي الذي يحكم القطاع بالإضافة إلى تحليل المنافسة ،
- تنفيذ معيار دولي وتحديد فرص التطوير في التصدير ،
- اقتراح سلسلة من التوصيات لدعم وتنظيم القطاع.

2. النتائج الرئيسية:

لتلخيص الوضع الذي سبق اتخاذه، استنتجنا أن المشاكل الرئيسية للقطاع تكمن في:

- عدم وجود تعريف واضح للنشاط والتناقض في المرسوم الحالي بين قائمة من الملابس المستعملة والمستوردة في حالة "الأصل".
- الجانب الصناعي للنشاط غير واضح وغير مدعوم.
- مفهوم تصفية الحساب الذي يسمح بالحصول على حصص الاستيراد.
- زيادة كميات الواردات مقابل كميات الصادرات التي تقل عن 30% المستوجب بمقتضى المرسوم.
- عدم إعادة الأموال من مخازن معينة.
- الفصل الجهوي لبائعي الجملة والحصول على حصص معروضة للاستهلاك.
- مسائل تحصيل الإيرادات الضريبية وتحديدتها.

3. التوصيات:

بعد المسائل المختلفة التي سبق ذكرها ، اقترحنا عددا من التوصيات المفصلة كما يلي:

- تعريف تجارة الملابس المستعملة:
من الواضح أن الاهتمام يكمن في استيراد الملابس المستعملة في حالة غير مصنفة.
لذلك ، نوصي بإزالة التناقض في الفصل 1 وفرض استيراد الملابس المستعملة دون إدراج.
ويترتب على ذلك أيضا، رفع حظر استيراد الأحذية والسلع الجلدية المستعملة.

• نشاط صناعي للرسكلة

يجب توضيح أن نشاط الملابس المستعملة يتكون من:

- نشاط صناعي:

يجب أن تنتقل المستودعات الصناعية السابقة من إشراف وزارة التجارة إلى إشراف وزارة الصناعة. يجب على هذه الشركات ضمان رسكلة الملابس المستعملة كما يجب أن يخضع النشاط للمواصفات التي تحدد:

- الهيكل: رأس المال ، المساهم ، النسبة المئوية القصوى لرأس المال الأجنبي ،
- الموارد البشرية المطلوبة من حيث المهارات والأرقام ومعدل الإدارة والتخصصات الإلزامية ، إلخ.

- الموارد المادية وجميع المواصفات الفنية المتعلقة بالمعدات والأدوات المستخدمة
- قواعد التنفيذ
- شروط ومعايير البنية التحتية
- التأثير على البيئة
-

يجب أن يحول النشاط الصناعي ما لا يقل عن 20٪ من تجارة الملابس المستعملة المستوردة. وستعمل وزارة الصناعة على تحسين معدل الصناعة التحويلية في مخازن الملابس المستعملة من خلال وضع استراتيجية ورؤية للقطاع والآليات اللازمة لتطويره: يمكن منح مزايا للشركات التي تتجاوز هذا المعدل والتي تصدر الملابس المستعملة المحولة.

- نشاط تجاري (تجار الجملة وتجار التفصيل)

- فرصة الدولة تكمن في استبدال التفويض الممنوح من الوالي بكراس شروط مخصصة. وبالتالي يجب أن يكون تجار الجملة للملابس المستعملة تحت إشراف وزارة التجارة.
- تجار الجملة:

يجب أن يخضع نشاط تاجر الجملة للملابس الجاهزة لكراس الشروط الذي يحدد أيضاً:

- الهيكل: رأس المال ، المساهم ،
- الموارد البشرية المطلوبة من حيث المهارات والأرقام ...
- الموارد المادية وجميع المواصفات الفنية المتعلقة بالمعدات والأدوات المستخدمة.
- قواعد التنفيذ.
- قواعد السلامة.
- شروط ومعايير البنية التحتية.
- التأثير على البيئة.

منع تجار الجملة من السفر يشكل عقبة أمام انتشار المنافسة في هذا القطاع. لذلك سيكون من المناسب إزالة الحدود الجغرافية لتجار الجملة من أجل تشجيع المنافسة في هذا القطاع.

• تجار البيع بالتفصيل

يعمل معظمهم في القطاع بشكل غير الرسمي عندما يكون من الصعب الحصول على تصاريح. يجب أن نميز نوعين من تجار التفصيل للملابس المستعملة:

- محلات الملابس المستعملة

- الباعة المتجولين

مرة أخرى ، تكمن مصلحة الدولة في استبدال التراخيص التي يمنحها الوالي من خلال الحصول على معرف جبائي خاضع لمراقبة نظام مهني.

سيكون من المناسب إنشاء كراس شروط لتجار البيع بالتفصيل الذين يعملون في متاجر الملابس المستعملة. يجب على تجار التفصيل في متاجر الملابس المستعملة الحصول على معرف جبائي يخضع لرقابة مهنية. يجب أن يتم إيداع الملف بمكتب الضبط لمكتب الرقابة الجبائية المختصة إقليمياً. يجب أن يمر الإجراء بإيداع تصريح بالوجود حسب نموذج تعده الإدارة ، وزيارة ميدانية للتأكد من شروط ممارسة النشاط ومنح معرف جبائي.

يجب أن يتماشى الإجراء مع الفصل 56 من قانون ضريبة الدخل الأشخاص الطبيعيين وقانون ضريبة الشركات.

بالنسبة للتجار المتجولين: نوصي بمراقبتهم من قبل السلطات البلدية.

ويجب على السلطات البلدية تحصيل الرسوم الضريبية المستحقة.

• إنهاء نظام استهلاك الحصص

يوصى بإزالة نظام الحصص وتحرير القطاع للوصول إلى حجم الحاجة وتعزيز المنافسة. سيسمح الحد من الاستيراد عدم إغراق السوق بالملابس المستعملة. سوف يستند القيد على الصادرات كما هو مفصل في الفقرة التالية:

• ربط التوريد بالتصدير

من أجل معالجة العجز التجاري في القطاع، مع تشجيعه على التحرك نحو التصدير (بالنظر إلى إمكانيات القطاع الموضحة أعلاه)، نوصي بوضع نظام حصص الاستيراد مع مكافأة حسب الكميات المصدرة على النحو التالي:

• بالنسبة للمستودعات المشغلة مسبقاً: يتم تحديث الحصص وفقاً للصادرات. يحق للشركة استيراد 3 أضعاف الكمية المصدرة في السنة الماضية.

• للبائعين الجدد: سيتم تخصيص حصة لا تقل عن 500 طن كسلفة سيتم استردادها في السنوات التالية.

وسيتم تخصيص الحصة عند تقديم تصاريح التصدير ومؤيدات الإيصالات المسترجعة إلى تونس للسنة عدد 1.

وبالتالي سيكون التصدير هو الطريقة الوحيدة للحصول على حصص. وسيقع التصدير مرة واحدة. الانتقال من نظام المستودعات الصناعية إلى القانون/الحق المشترك.

وإننا نوصي بأن ينتقل قطاع الملابس المستعملة من نظام المستودعات الصناعية إلى نظام القانون/الحق المشترك.

سيكون نظام القانون العام مع حصص الاستيراد مزيجاً مفيداً للديوانة والتي سوف تسترد من حيث الرسوم الجمركية وضمان مراقبة بسيطة للمداخل. وسيتيح هذا النظام أيضاً تقليل مشاركة الديوانة في القطاع والتعبئة البشرية والإجرائية الهامة في القطاع.

يجب أن تتفق الديوانة مع الجهات الفاعلة على تحديد القيمة التي سيتم الإعلان عنها ، مع الأخذ في الاعتبار أن المنتجات المستوردة تشكل مواد خام للقطاع (بمعدل ضريبة دخل 15 %).

بالنسبة للشركات المصدرة، قد يكون من الحكمة توفير نظام مبسط لسداد تكاليف الاستيراد المدفوعة بالتناسب مع الصادرات على أساس:

- الفصل 193 مكرر (جديد) من المجلة الديوانية
- قرار وزير التخطيط والمالية المؤرخ في 1986/11/4 المحدد للشروط والترتيبات العملية لتطبيق الفصل 193 أ (جديد) من مجلة الديوانة المتعلق بخلاص تكاليف التصدير المستحقة على الرسوم الجمركية عند الاستيراد.
- نص رقم DGD من 87/085 : يسمح هذا النظام ، أثناء التصدير لأغراض تجارية لسلعة أو تركها في مستودع جمركي للتصدير في وقت لاحق ، باسترداد تكاليف الديوانة المدفوعة عند استيرادها أو استيراد المواد الأولية المستخدمة في تكوينها.
- تحديد تعريف السداد من قبل خدمات المديرية العامة للجمارك على أساس ما تم دفعه مقابل استيراد المنتج وعلى أساس الملف التقني إذا تم الحصول على المنتج المراد تصديره من عملية التحويل.
- منح قرار الاتفاق من حيث المبدأ للسداد، بما في ذلك معدلات السداد وتاريخ النفاذ.
- بعد الحصول على القرار من حيث المبدأ المتعلق بالسداد ، يجب على المصدر الفعلي أو أمين مستودع البضائع المعدة للتصدير تقديم طلب لاسترداد الرسوم الجمركية ، في النموذج المقدم لهذا الغرض ، مع مكتب تصدير أو ملحق لشركته مدعوماً بنسخة من تصريح التصدير من نوع ER156 ، وفواتير المبيعات والاتفاق من حيث المبدأ.

- يتم تحديد المبلغ من قبل قابض مكتب الديوانة على أساس المعدلات التي تحددها الاتفاقية من حيث المبدأ ، وكذلك الكميات المصدرة للمنتج أو الموضوعة بالمخزن.

الانتقال :

- سيتطلب الانتقال من الإطار القديم إلى الجديد فترة انتقالية للسماح للمشغلين بتسوية الجمارك والضرائب المالية المتعلقة بالمخزونات الحالية التي استفادت من الفوائد الجمركية. قد تتراوح هذه الفترة الانتقالية من 3 إلى 5 سنوات حسب حجم المشغل وحجم المخزون المراد بيعه.

هذا تعريب مطابق للاصل المقدم للترجمة يشهد به الاستاذ لطفي الرحموني المترجم المحلف

الموقع ادناه بتاريخ 2020/04/23

